واقع وآفاق تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل ٣
مصرف الراجحي الإسلامي نموذجا

فاطمة رحال
ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي –
جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر

نادية بلورغي
ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي –
جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر

الحلقة (١)

الملخص

يتميز العمل المصرفي الإسلامي بخصائص ذاتية نابعة من طبيعة عمله تجعله قادرا على مواجهة المخاطر والميل إلى الاستقرار كون أساليب عمله تقوم على الأصول الحقيقية لا الوهمية، إلا أن تطور الصناعة المصرفية فرضت العديد من المخاطر الجديدة، وأمام هذا الوضع المستجد فإن معايير بازل أصبحت ضرورية ولا مفر منها للمصارف الإسلامية التي تمتلك فائضا من السيولة لتعزيز مكانتها ومواجهة التحديات المحلية والدولية،ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة في محاولة توضيح واقع تطبيق البنوك الاسلامية لمقررات بازل ٣، وقد توصلنا إلى أن المصارف الإسلامية قادرة على استيعاب متطلبات بازل ٣ والتي ستؤكد مكانتها في النظام المصرفي العالمي وتستفيد من الميزة التنافسية لها لكسب حصتها من الصناعة المصرفية العالمية خاصة وأن الاتفاقية المعنية لتطبيق معايير بازل ٣ أعطت فسحة من الزمن لغاية ٢٠١٩ وهي كافية لأن تدرس بعناية هذه المتطلبات وتضع الخطط الكفيلة بتنفيذها بكل ثقة واطمئنان، وقد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر البنوك.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، لجنة بازل، البنوك الاسلامية،النظام المصرفي، البنوك التقليدية، كفاية رأس المال، السيولة

المقدمة

إن البنوك الإسلامية باعتبارها جزءا من النظام المصرفي في الكثير من الدول يكتنف نشاطها مجموعة من المخاطر؛ بالشكل الذي يحتم على إداراتها ضرورة تحديدها وقياسها والتخفيف من آثارها، وبما أن اتفاقيات ومقررات بازل صممت خصيصا للبنوك التقليدية ونصوصها مستمدة من مبادئ عمل هذه البنوك، بينما آليات عمل البنوك الإسلامية مستمدة من الشريعة الإسلامية بالشكل الذي يجعل بنود هذه الاتفاقية لا تتلاءم مع البنوك الإسلامية، حيث أن تطبيق البنوك الإسلامية لهذه الاتفاقية لم يعد خيارا، بل واقعا يفرضه عليها الانفتاح المالي العالمي، ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة في محاولة لتوضيح واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل ٣، وذلك من خلال دراسة العناصر التالية:

- الجوانب الأساسية لمقررات اتفاقيات بازل ٣.
- واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل ٣.
- واقع تطبيق مصرف الراجحي الإسلامي لمقررات بازل ٣.

المحور الأول: الجوانب الأساسية لمقررات لجنة بازل III

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية، وهي مجموعة مكونة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠١٠ وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في ١٢ نوفمبر ٢٠١٠، وتلزم قواعد اتفاقية «بازل ٣» البنوك بتحصين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن، و تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل ٣ إلى زيادة متطلبات رأس المال، وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عملياً إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة.

أولا: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازلIII

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل ٤،٥٪ على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب٢٪ وفق اتفاقية بازل٢.
- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل٪ ٢،٥ من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة ٧٪ وفى حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن ٧٪ يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام ٢٠١٩ جعلت البنوك تتنفس الصعداء.

- وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و ٢,٥٪ من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.
- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من ٤٪ إلى ٦٪وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام ٢٠١٣ وصولا إلى بداية العمل بها في عام ٢٠١٥ وتنفيذها بشكل نهائي في عام ٢٠١٩.
- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من٪ ٨ حالياً إلى٪ ١٠,٥ وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.
- تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات.

وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة :

- الأولى للمدى القصير وتُعرف بنسبة تغطية السيولة(Liquidity Coverage Ratio)، وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم ٣٠ يوماً من التدفقات النقدية لديه،ويجب ألا تقل عن ١٠٠٪، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.
- الثانية وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio)لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، ويجب ألا تقل عن ١٠٠٪.
- وقد أضاف بازل III معيارا جديدا وهو الرافعة المالية Leverage Ratio، و تمثل الأصول داخل وخارج الميزانية من دون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب ألا تقل عن ٣٪.

الجدول رقم (١):متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III

	حقوق المساهمين-الشريحة ١-	رأسمال الشريحة الأولى	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	4.5%	6%	8%
رأسمال التحوط	2.5%		
حدود رأسمال التحوط للتقلبات الدورية	0%-2.5%		
الحد الأدنى+ رأسمال التحوط-بازل ٣-	7%	8.5%	10.5%
بازل ٢	2%	4%	8%

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- Basel Committee on Banking SupervisionBasel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems. Bank for International Settlements . Basel. Switzerland. June 2011 .p64.
- Prudential Financial Policy Department Islamic Banking and Takaful Department. Implementation of Basel III. BNM/RH/NT 007-25. p4.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأولي من ٢٪ -وفق اتفاقية بازل٢-إلى ٤,٥٪ مضافاً إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته ٢,٥٪ من الأصول والتعهدات لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى ٧٪، وقد تم كذلك رفع معدل ملاءمة رأس المال إلى ١٠,٥٪بدلا عن ٨٪ وهذا يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات، والشكل رقم (٢) يوضح ذلك بصورة أكثر تفصيلا، والمعادلة التالية كذلك تبين لنا أهم التعديلات التي أدخلت على معادلة كفاية رأس المال.

وخلاصة القول أن بازل III أدخلت مفاهيم جديدة على معيار بازل II يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

١. تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات أكثر استقراراً وتقسم إلى ما يلي:
   - الشريحة الأولى للأسهم العادية (Common Equity Tier 1): وتتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدورة.
   - الشريحة الأولى الإضافية (Additional Tier 1)
   - الشريحة الثانية (Tier 2).
   - وقامت اتفاقية بازل III بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال.
٢. قامت اتفاقية بازل III بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال ابتداءً من عام ٢٠١٣ ولغاية نهاية عام ٢٠١٨ وذلك وفقاً لما يلي:
   - رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر RWA إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من ٢٪ إلى ٤,٥٪وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى (للأسهم العادية والإضافية) من٤,٥٪ إلى ٦٪.
   - إضافة رأس مال لغايات التحوط (Conservation Buffer) إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة ٢,٥٪ وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط٧,٥٪ وسوف يستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح.
   - رأس المال الإضافي المعاكس (Countercyclical Buffer) لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية من ٠٪ إلى٢,٥٪.
   - رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية(Systematic Buffer).
٣. إضافة معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك:حيث أدخلت معيارا خاصا بالسيولة للتأكد من أن البنوك تملك موجودات يمكن أن تسيلها لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقراراً.

أضافت بازل III معيارا جديدا وهو الرافعة المالية.

ثانيا:محاور اتفاقية بازل III

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة وهي:

- ينص المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي Tier1 مقتصراً على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.
- أما رأس المال المساند Tier 2 فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف، وأسقطت بازل ٣ كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة.
- تشدِّد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائرالناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.
- تُدخِل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي – Leverage Ratio – وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.
- يهدف المحور الرابع إلى الحؤول دون اتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.
- يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة LCR والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى ٣٠ يوماً، أما النسبة الثانية NSFR فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها .

ثالثا:مراحل التحول إلى النظام الجديد(مراحل تنفيذ مقررات بازل ٣)

لكي تستطيع البنوك مواكبة هذه الزيادة الكبيرة، فعليها إما رفع رؤوس أموالها (عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل)، أو التقليل من حجم قروضها، وفي الحالتين، فإن الأمر يحتاج لبعض الوقت،لذا فقد منحت اتفاقية «بازل» الجديدة المصارف حتى عام ٢٠١٩ فرصة لتطبيق هذه القواعد كلية، على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام ٢٠١٣، وبحلول عام ٢٠١٥ يجب على البنوك أن تكون قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة ٤,٥ في المائة، وهو ما يعرف باسم «– core tier

one capital ratio»، ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ ٢,٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٩، وهو ما يعرف باسم «counter - cyclical». كما أن بعض الدول مارست ضغوطا من أجل إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل ٢,٥ في المائة، ليصل الإجمالي إلى ٩,٥ في المائة، بحيث يفرض هذا المطلب في أوقات الرخاء، غير أن مجموعة «بازل» أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول الفردية، والجدول رقم (٠٤)، والشكل (٤) يوضحان بالتفصيل مراحل تنفيذ مقررات بازل ٣.

جدول رقم(٢) :مراحل تنفيذ مقررات بازل ٣

Phase-in arrangements (shading indicates transition periods) (all dates are as of 1 January)									
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	As of 1 January 2019
الحد الادنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين			3.5%	4.0%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%
رأس مال التحوط						0.625%	1.25%	1.875%	2.50%
الحد الأدنى لحقوق المساهمين زائد رأس مال التحوط			3.5%	4.0%	4.5%	5.125%	5.75%	6.375%	7.0%
الحد الأدنى لرأس مال الفئة 1			4.5%	5.5%	6.0%	6.0%	6.0%	6.0%	6.0%
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال			8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال + رأس مال التحوط			8.0%	8.0%	8.0%	8.625%	9.25%	9.875%	10.5%

من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- Rustom Barua. Fabio Battaglia. Ravindran Jagannathan. Jivantha Mendis and Mario Onorato.basel3 what's new ?business and technological Challenges. Algorithmics. an IBM Company.2010.p32.

المحور الثاني:واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات لجنة بازل ٣:

إن معايير بازل ٣ جاءت لمعالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وإن هذه المعايير لا تهم المصارف الإسلامية فهي لم تتأثر كثيراً بتداعيات تلك الأزمة على غرار البنوك الغربية الكبرى، لذلك لم تحرص على إصدار مثل هذه المعايير ولكنها ملزمة بالتقييد بها كي تكون لها مصداقية على المستوى العالمي، ويمكنها الاستفادة منها لتعزيز قوتها ومكانتها المالية، وفي إدارة بعض الجوانب المهمة في العمل المصرفي.

اولا: واقع تطبيق البنوك الاسلامية لمقررات بازل ٣:

تستعد المصارف الإسلامية للدخول إلى الأسواق المصرفية الدولية بكل ثقة بعد أن كسبت مصداقية على المستوى الدولي وتأثرها الطفيف بانعكاسات الأزمة المالية، وأمام هذا الوضع المستجد فإننا نرى أن المعايير الجديدة المتمثلة في بازل ٣ أصبحت ضرورية ولا مفر منها للمصارف الإسلامية التي تمتلك فائضا من السيولة لتعزيز مكانتها ومواجهة التحديات المحلية والدولية، ومن هذا الواقع الذي نعرفه عنها فلن يكون هناك أي عوائق أمام تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير بازل ٣ لعدة مبررات منها:

- أن المصارف الإسلامية وخاصة الموجودة منها في البلدان العربية سجلت نسباً مرتفعة من كفاية رأس المال تصل أحياناً إلى ١٨٪ بسبب سياسات البنوك المركزية المتشددة تجاهها.
- كان من أسباب الأزمة المالية العالمية عملية بيع الديون والمسماة بالتوريق ومثال عليها مسألة الرهن العقاري والتي أدت إلى انهيار العديد من المصارف الدولية بينما المصارف الإسلامية لا تتعامل مع القروض وهي شريك مع المستثمر بالربح والخسارة.
- اعتمدت معايير بازل ٣ اتخاذ نسبتين للوفاء بمتطلبات نسبة السيولة الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة بينما الثانية لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل لغرض توفير موارد سيولة ثابتة بينما المعروف عن المصارف الإسلامية بأنها تمتلك فائض سيولة مرتفعا.
- في مواجهة الأزمة المالية العالمية تدخلت العديد من الدول والحكومات لوقف انهيار أنظمتها المصرفية لعدم قدرة رؤوس أموالها في مواجهة الخسائر المالية التي تعرضت لها المصارف التقليدية بينما لم نجد مثل هذه الحالة في البنوك الإسلامية كونها لا تعتمد على الديون في تدعيم رؤوس أموالها لا بل لا توجد أصلاً كونها تشارك المستثمرين في الربح والخسارة وبالتالي هي ليست مدينة بل شريكة.

قد تكون هناك بعض المشاكل والصعوبات التي تواجه بعض المصارف في الدول النامية في توفير متطلبات السيولة التي أقرتها هذه المعايير بسبب صغر حجم رؤوس أموالها والكلفة التمويلية التي ستتحملها هذه المصارف وهذا يمثل فرصة مناسبة للصيرفة الإسلامية

للنظر بكل جدية إلى اغتنام هذه الفرصة في تحقيق مكاسب تنافسية والاستعداد للتعامل مع معايير هذه الاتفاقية، وأمام هذا الواقع فإننا نرى أن المصارف الإسلامية قادرة على استيعاب متطلبات بازل ٣ حتى تؤكد مكانتها في النظام المصرفي العالمي وتستفيد من الميزة التنافسية لها لكسب حصتها من الصناعة المصرفية العالمية حيث أنها تقف على أرض صلبة وفلسفة متينة خاصة وأن الاتفاقية المعنية لتطبيق معايير بازل ٣ أعطت فسحة من الزمن لغاية ٢٠١٩ وهي كافية لأن تدرس بعناية هذه المتطلبات وتضع الخطط الكفيلة بتنفيذها بكل ثقة واطمئنان.

ويُشار إلى أن المصارف الإسلامية مرتبطة بمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، من هنا وكي تطبق المصارف الإسلامية معايير «بازل ٣» يجب أن يتقيد هذا المجلس بمعايير «بازل ٣» وأن يطوع معاييره مع المعايير الدولية الجديدة كما وفعل مع معايير «بازل ٢»، ويُشار أيضاً إلى أن هيئات المحاسبة والمراجعة في المصارف الإسلامية ليست معنية كثيراً بمعايير بازل الجديدة لأنها تصدر معايير محاسبية وشرعية .

ثانيا: انعكاسات مقررات اتفاقية بازل III على النظام المصرفي الاسلامي

إن مشكلة المصارف الإسلامية مع معايير «بازل ٣» لا تتعلق بالأخطار لأن هذه المصارف لا تغامر كالمصارف التقليدية ولا تبيع ما لا تملك لأن الشريعة لا تسمح لها بذلك، قد تكمن المشكلة في إدارة السيولة التي توصي بها معايير بازل الجديدة التي قد تتلاءم مع المصارف التقليدية أكثر، فالمصارف الإسلامية تملك أصولاً سائلة يمكن أن تغطي بها النسبة المطلوبة كالصكوك الإسلامية مثلاً، لكن شرط أن تلقى الاعتراف من لجنة بازل لطبيعة هذه الأصول المختلفة، وسنتناول في هذا العنصر أهم انعكاسات مقررات بازل ٣ على النظام المصرفي الإسلامي والتي نوجزها في النقاط التالية:

- إن متطلبات مقررات بازل ٣ ستدفع البنوك الإسلامية إلى بذل جهود إضافية للالتزام بها، ومنه تحسين الجوانب الفنية وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر بها.
- تؤمن لها حماية أفضل من الخسائر أو أية تأثيرات سلبية لنقص السيولة.
- تمكنها من تعزيز قدراتها التنافسية.
- تعطيها حرية أكبر في تحديد المخاطر المتنوعة التي تواجهها.
- إن مقترحات بازل ٣ حول الإشراف على البنوك يمكن أن تقوي من وضع الميزانيات العمومية للبنوك الإسلامية، وأن تشعل أيضاً فتيل تغيرات أساسية في نماذج أعمالها وتسعير منتجاتها-وهذا حسب وكالة ستاندارد آند بورز -.
- إن بعض الافتراضات في «بازل ٣» يمكن أن تعوق بصورة حادة من سوق القروض بين البنوك الإسلامية حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى مزيد من التحديات فيما يتعلق بإدارة السيولة في البنوك الإسلامية، في وقت يتسم بالافتقار إلى فئات الموجودات السائلة وذات المخاطر المتدنية التي يمكن استخدامها من قبل هذه البنوك بهدف إدارة السيولة فيها- وهذا حسب وكالة ستاندارد آند بورز-.
- انخفاض ربحية البنوك الإسلامية لاحتجاز نسب متزايدة منها للاحتياطات لاستخدامها في مواجهة الأزمات.
- ستزيد مقررات بازل ٣ من السيولة غير الموظفة لدي البنوك الإسلامية، مما يؤثر سلبا على نشاطها وربحيتها.
- يمكن لإطار بازل ٣ أن يكون له أثر كبير في المتطلبات الرأسمالية للبنوك الاستثمارية الإسلامية، والتي بالنسبة إليها أصلاً تشكل مخاطر الأطراف التعاقدية المقابلة أكثر من ٢٠ في المائة من إجمالي الموجودات النظامية الموزونة بحسب المخاطر.
- ستساهم مقررات لجنة بازل ٣ في تحسين الشفافية وكفاية رأس المال في البنوك الإسلامية.
- إن البنوك الإسلامية ستستفيد كثيرا من هذه الاجراءات الاحترازية الجديدة لأنها أثبتت أنها يمكن أن تطبقها بكل سهولة، و أن هذه الإجراءات لا تعيق تماما أي وجه من أوجه التعامل البنكي الإسلامي نظرا لأنها تمتلك فائض سيولة مرتفعة والشكل رقم (٠٥) يوضح ذلك، فبالنسبة لمتطلبات السيولة فقد قال محافظ البنك الوطني لماليزيا في مقابلة له مع مجلة Global Islamic Finance الصادرة في نوفمبر ٢٠١١: أن أغلبية المصارف الإسلامية في ماليزيا تحتفظ بمستويات رأس مال أعلى بكثير من الحد الأدنى للتنظيمات الجديدة لبازل ٣ وبالنسبة لنسبة تغطية السيولة (LCR) فمفهومها مشابه لإطار السيولة المعتمدة من قبل البنوك الإسلامية الماليزية، أضف إلى ذلك أن النمو السريع لسوق الصكوك و توفر أدوات أخرى لتوفير السيولة، يمكن البنوك الإسلامية من الوفاء بهذه النسبة، أما بالنسبة لنسبة صافي التمويل المستقر NSFR فيتوقع عادل حرزي رئيس إدارة رأس مال - Dexia Credit Local - Dexia SA-أن NSFR لن تقيد المصارف الإسلامية وذلك لأنه بشكل عام أكثر من ٥٠٪ من ودائع المصارف الإسلامية ذات آجال استحقاق أقل من سنة واحدة، وبالتالي فتأثير مقررات لجنة بازل ٣ سيكون أقل تأثيرا بالنسبة للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، كما أن البنوك الإسلامية تصبح أكثر تنافسية في محيط يفرض التعامل بكل شفافية،و لكن بحذر أكبر.

وفي المقابل يرى بعض المحللين عدم تلاؤم إدارة السيولة للبنوك الإسلامية

مع المعايير التي توصي بها لجنة بازل ٣، والتي قد تتلاءم مع العمل المصرفي التقليدي أكثر، فبالنسبة للوفاء بمتطلبات السيولة –النسب الجديدة –LCR و NSFR، فإن المؤسسات المالية الإسلامية ونظرا لمحدودة استثماراتها قصيرة الأجل، ضف إلى ذلك عدم وجود سوق مالية إسلامية متقدمة سيؤثر على قدرتها بالوفاء بهذه المتطلبات، وبكل وضوح فإن النسبتين LCR و NSFR ليستا مصممتان للبنوك الإسلامية بل للبنوك التقليدية، فمقررات اتفاقية بازل ٣ لم تأخذ في عين الاعتبار خصوصية الصناعة المصرفية الإسلامية عند اعتمادها لهاتين النسبتين، فبالنسبة لنسبة تغطية السيولة LCR والمخصصة للمدى القصير، فالبنوك الإسلامية تفتقد إلى أدوات مالية قصيرة الأجل تتوافق مع الشريعة الإسلامية للوفاء بهذه النسبة، أما بالنسبة لنسبة صافي التمويل المستقر NSFR والمخصصة للمدى المتوسط والطويل فلا تتوفر البنوك الإسلامية على مطلوبات طويلة الأجل يمكن سحبها في الأجل القصير.

- عدم اعتراف لجنة بازل لطبيعة الأصول المختلفة كالصكوك الإسلامية.
- إذا ما قارنا تأثيرات مقررات بازل ٣ بين البنوك الإسلامية والتقليدية بالنسبة للوفاء بمتطلبات السيولة – النسبتين LCR و NSFR- فإننا نجد أن هناك تشويهاً كبيراً للمنافسة نظرا لعدم وجود سيولة قصيرة الأجل في أدوات التمويل الإسلامي ونجد في المقابل أن البنوك التقليدية ليست لديها أية قيود في الحصول على السيولة قصيرة الأجل.
- أن مقررات لجنة بازل لم تأخذ في الاعتبار طبيعة المصارف الإسلامية، حيث يجب على المصارف الإسلامية أن تلتزم بنسبة كفاية رأس المال وهي ١٠,٥٪حتى تتمكن من الدخول للأسواق المالية العالمية.

الهوامش :

١. أحمد حميد الطاير،حلقة نقاشية تحت عنوان نظرة مستقبلية للمشهد الإقتصادي في دبي ٢٠١١، دبي،٣٠ مارس٢٠١١، ص١٤.
٢. الراجحي المالية، اتفاقية بازل نهج علمي، أبحاث اقتصادية، السعودية، أكتوبر٢٠١٠،ص١.
٣. معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، اضاءات، السلسلة الخامسة، العدد ٥، دولة الكويت، ديسمبر ٢٠١٢،ص ٣.
٤. الراجحي المالية، مرجع سابق،ص١.
٥. معهد الدراسات المصرفية، مرجع سابق،ص ٣.
٦. محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر،البنوك الإسلامية و النظم و المعايير الاحترازية الجديدة: واقع و آفاق تطبيق لمقررات بازل(٣)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي–النمو المستدام و التنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي–، الدوحة، قطر، ديسمبر ٢٠١١.
٧. فلاح كوكش،أثر إتفاقية بازل III على البنوك الأردنية،معهد الدراسات المصرفية، جانفي ٢٠١٢،ص٢.
٨. المرجع السابق، ص ص ١-٢.
٩. معهد الدراسات المصرفية، مرجع سابق،ص ص ٣-٤.
١٠. غير مذكور الكاتب،قوانين بازل ٣ هل تمنع أزمة مالية جديدة–الجزء الأول–، على الموقع: http://www.boursa.info/index.php?option=com___، نشرت يوم ١٧ سبتمبر ٢٠١٠،على الساعة ٠٠:٤٥،أطلع عيله يوم ٥جوان ٢٠١٢ على الساعة ١٠:٣٨.
١١. محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، مرجع سابق.
١٢. سليمان ناصر، يمكن للبنوك الإسلامية أن تطبق «بازل ٣» دون صعوبات، الاقتصادية الإلكترونية، العدد ٦٣٦١، ١٢مارس ٢٠١١،مقال منشور على الموقع: http://www.aleqt.com/2011/03/12/article__513715.html.
١٣. المرجع السابق.
١٤. عدنان أحمد يوسف،هل المصارف الإسلامية معنية بمعايير "بازل ٣"؟، مقال منشور على الموقع الالكتروني:
١٥. http://www.akhbarak.net، نشر يوم ٦ جويلية ٢٠١١،على الساعة ٤:٣٥ gmt، أطلع عليه يوم ٢٠١٣/٠٤/٠٢، على الساعة ٢٠:٥٥.
١٦. محمد الخنيفر، مرجع سابق.
١٧. المرجع السابق.
18. Adel HARZI .The impact of Basel III on Islamic banks:A theoretical study and comparison with conventional banks. Paper presented first time at the research chair "ethics and financial norms" of University Paris 1 La Sorbonne and the King Abdul University (Jeddah). p14.
19. GLOBAL ISLAMIC FINANCE INDUSTRY. Islamic Financial System and Financial Stability. GIFF 2012. p37
20. Adel HARZI .op cit. p p14-15.
21. GLOBAL ISLAMIC FINANCE INDUSTRY.op cit. p37.
22. Adel HARZI .op cit. p 14.
23. محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، مرجع سابق.
24. Adel HARZI .op cit. p14.

واقع وآفاق تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل ٣ مصرف الراجحي الإسلامي نموذجا

فاطمة رحال
ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي -
جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر

نادية بلورغي
ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي -
جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر

الحلقة (٢)

المحور الثالث: واقع تطبيق مصرف الراجحي الاسلامي لمقررات بازل ٣

أولا: التعريف بمصرف الراجحي الاسلامي

١. نبذة عن مصرف الراجحي الإسلامي

بدأ مصرف الراجحي أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم نشاطه عام ١٩٥٧م. ويتمتع مصرف الراجحي بخبرة تمتد لأكثر من ٥٠ عاماً في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية، وتم افتتاح أول فرع للرجال في حي الديرة في الرياض عام ١٩٥٧م، بينما افتتح أول فرع للسيدات عام ١٩٧٩م في حي الشميسي .

وقد شهد العام ١٩٧٨م دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي المصرفية للتجارة وفي عام ١٩٨٨ تم تحويل المصرف إلى شركة مساهمة سعودية عامة، وبما أن المصرف يرتكز إلى مبادئ المصرفية الإسلامية بشكل أساسي فهو يلعب دوراً رئيسياً وأساسياً في سد الفجوة بين متطلبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية مشكلاً معايير صناعية وتنموية يحتذى بها.

يتمتع مصرف الراجحي ومقره الرياض في المملكة العربية السعودية بمركز مالي قوي وهو يدير أصولاً بقيمة ٢٢١ مليار ريال سعودي (٥٩ مليار دولار أمريكي) كما في ٢٠١١/١٢/٣١، ويبلغ رأس ماله ١٥ مليار ريال سعودي (٤ مليارات دولار)، ويعمل فيه أكثر من ٨،٤٠٠ موظفاً. ولديه شبكة واسعة تضم أكثر من ٥٠٠ فرعاً وأكثر من ٣،١٠٠ جهاز صراف آلي و٢٥،٠٠٠ أجهزة نقاط البيع، و ١٣٠ مركزاً للحوالات المالية، كما أن لديه أكبر قاعدة عملاء بين المصارف السعودية، وبصفته أحد أكبر المصارف وأكثرها تقدماً في المملكة العربية السعودية، حقق مصرف الراجحي أرباحا صافية بلغت ٧،٣٧٨ مليون ريال سعودي خلال العام ٢٠١١م.

ويعمل مصرف الراجحي في قطاعات ومجالات مختلفة، وهو ما يزال في نمو مستمر من خلال تنويع مصادر الدخل وتطوير قطاع الاستثمار والمجموعة مصرفية للشركات بالإضافة إلى الخدمات المصرفية للأفراد،كما يواصل المصرف تطوير البرامج والمشاريع المصرفية مع التركيز على توفير أحدث الخدمات الالكترونية والمنتجات الاستثمارية، بهدف توفير خدمات مصرفية واستثمارية مبتكرة، لا سيما الأعمال المصرفية الالكترونية، وقد عمل المصرف أيضاً في عدد من المشاريع الحكومية الالكترونية بالتعاون مع العديد من الجهات الرسمية.

٢. فروع مصرف الراجحي الإسلامي

ماليزيا: قام مصرف الراجحي في ٥ فبراير ٢٠٠٧ بالافتتاح الرسمي لمصرف الراجحي في ماليزيا ليكون أول مصرف عربي يعمل في جنوب شرق آسيا، وقد بنى المصرف حضورًا قويا بافتتاح ١٢ فرعًا لتعمل بشكل أولي في كوالالامبور العاصمة، وكلانج فالي، ويوجد حتى الآن ٢٠ فرعًا شاملة ٥ فروع في كل من ولايات كيلانتان، وبينانج، وجهور، وسيراواك.

الكويت: عد الدخول الناجح في ماليزيا عام ٢٠٠٧، كانت الكويت هي المحطة الدولية الثانية لمصرف الراجحي في سوق المصرفية العالمي، ويعتبر هذا من التطورات الكبيرة والمتميزة للمصرف، وقد زاد من قوة المبادئ والعمليات الراسخة للمصرف،ويتطلع مصرف الراجحي في الكويت لخدمة جميع عملائه من الأفراد والشركات باستخدام أحدث التقنيات المصرفية لتقديم خدمات سريعة ومريحة لبناء علاقات مثمرة وراسخة مع العملاء.

الأردن بدأ مصرف الراجحي في الأردن العمل في شهر مارس ٢٠١١، بفرعين أحدهما في الشميسي -الفرع الرئيسي- والآخر في شارع غوشة.

وقد تم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ تأسيس شركة وكالة تكافل الراجحي، وتم توحيد القوائم المالية لجميع الشركات التابعة المذكورة أعلاه .

٣. **نشاط مصرف الراجحي الاسلامي**

لقد نجح المصرف في تحقيق النمو المتوقع في أنشطته المختلفة بما يتواكب مع الأوضاع الاقتصادية المحلية، واستطاع تحقيق نتائج جيدة رغم الظروف العالمية ليؤكد قوة ومتانة الاقتصاد الوطني، حيث تفيد المؤشرات بأن الأنشطة الاقتصادية القطاعية للمملكة العربية السعودية قد حققت استقراراً ونمواً إيجابياً وتوسعاً ملحوظاً في أنشطتها مما انعكس على توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها.

شكل رقم "٠١": نمو اجمالي الموجودات خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠١١

مصرف الراجحي،التقرير السنوي ٢٠١١،السعودية،٢٠١٢،ص٠٨.

حقق المصرف أرباحاً صافية سنة ٢٠١١ م بلغت ٧،٣٧٨ مليون ريال، مقابل ٦،٧٧١ مليون ريال للعام ٢٠١٠ م وذلك بنسبة ارتفاع قدرها ٩٪، حيث بلغ صافي إيرادات التمويل والاستثمارات ٩،٠٧٠ مليون ريال في مقابل ٩،١٢٢ مليون ريال في العام المالي ٢٠١٠ م بنسبة انخفاض قدرها ٠,٦ ٪ ، وبلغت إيرادات الخدمات المصرفية ٢،٢٩٨ مليون ريال في مقابل ١،٦٣٤ مليون ريال وبنسبة ارتفاع بلغت ٤١ ٪، فيما بلغ إجمالي دخل العمليات ١٢،٥٠٢ مليون ريال مقابل ١١،٦٦١ مليون ريال وبنسبة ارتفاع بلغت ٧ ٪. وقد اتسمت محفظة التمويل بالتنوع ما بين منتجات الأفراد والشركات، حيث بلغ صافي أرصدتها ١٤٠ مليار ريال مقارنة بمبلغ ١٢٠ مليار ريال في عام ٢٠١٠ م، بمعدل نمو قدره ١٧ ٪ ، في حين ارتفعت حقوق المساهمين لتصل إلى ٣٣ مليار ريال مقابل ٣٠ مليار ريال وبنسبة زيادة بلغت ١٠ ٪ وارتفع إجمالي الموجودات إلى ٢٢١ مليار ريال في مقابل ١٨٥ مليار ريال لعام ٢٠١٠ م بنسبة زيادة بلغت ١٩ ٪ ،كما بلغت أرصدة العملاء ١٧٣ مليار ريال في مقابل ١٤٣ مليار ريال بنسبة زيادة ٢١ ٪ الأمر الذي يعكس ثقة المتعاملين مع المصرف ونمو حصته في القطاع المصرفي، هذا وقد حقق المصرف عائداً على معدل الموجودات بلغ ٣,٦ ٪ في حين بلغ العائد على معدل حقوق المساهمين ٢٣,٤ ٪ وبلغ ربح السهم الواحد ٤,٩٢ ريال.

شكل رقم "٠٢": معدل العائد على الموجودات خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠١١

مصرف الراجحي،التقرير السنوي ٢٠١١،السعودية،٢٠١٢،ص٠٨.

حيث يجب التنويه إلى أن المصرف يطبق المعايير المحاسبية الدولية حسب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي.

ثانيا: واقع تطبيق مصرف الراجحي الإسلامي لمقررات بازل ٣

١. واقع تطبيق مصرف الراجحي الإسلامي لمقررات بازل ١ و ٢

تعتبر كفاية رأس المال مقياس لقدرة المصرف على مواجهة أي حدث طارئ محتمل دون الإخلال بمصالح المودعين، ومخصصات الائتمان في مختلف قطاعات الأعمال في المصرف، حيث تساعد كفاية رأس المال والوضع الائتماني للمصرف على تعزيز الاستقرار المالي وثقة المساهمين.

يهدف مصرف الراجحي إلى تعزيز قيمة استثمارات مساهميه من خلال هيكل مثالي لرأس المال من شأنه حماية مصالح الجهات المستفيدة تحت أقصى الظروف، كما يتيح مجالاً كافياً للنمو، وفي نفس الوقت يكون ملبياً للمتطلبات النظامية، ويحقق عوائد معقولة للمساهمين.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لإدارة رأس المال، وذلك على النحو التالي:

- التأكد من استقرار المصرف من خلال المحافظة على رأسمال كافي لتغطية الخسائر غير المتوقعة.
- تعزيز الاستخدام الفعال لرأس المال من خلال تحسين العوائد المرجحة بالمخاطر.
- تحفيز عملية صنع القرار والإدارة المسبقة للمخاطر من خلال التوزيع الفعال لرأس المال على قطاعات الأعمال يقوم المصرف بقياس الأنواع المختلفة من رأس المال، كما يلي:
- رأس المال النظامي: يستخدم لقياس رأس المال المطلوب لحماية المصرف من الإعسار، وتقوم الجهة الإشرافية)مؤسسة النقد العربي السعودي – ساما(بتقديم القواعد والإرشادات للبنوك حول كيفية قياس رأس المال النظامي، كما تضع المعايير النموذجية للمصارف)مثلاً ٪ ٨ تحددها ساما(، ويستخدم هذا المنهج في إعداد التقارير للجهة الإشرافية بما يتماشى مع أنظمة وتعليمات ساما.
- رأس المال المحاسبي: يستخدم لقياس رأس المال والذي يتمثل في حقوق الملكية؛ وذلك بحسب ما تحدده القواعد المحاسبية، وبالتالي فإن هذا المقياس يتكون بالأساس من إجمالي رأس المال المدفوع، والاحتياطيات المؤهلة، والأرباح المرحلية واحتياطي إعادة التقييم.
- رأس المال القانوني: يستخدم لقياس رأس المال المطلوب للمصرف ليكون قادراً على العمل بصورة قانونية، ويتم تحديد الحد الأدنى من رأس المال النظامي من قبل الجهة الإشرافية، ويتضمن غالباً رأس المال الأساسي والأرباح المحتفظ بها.

وتتمثل أهداف المصرف عند إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال الموضوع من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي والحفاظ على مقدرة المصرف على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية المحاسبي والحفاظ على وجود رأس مالي قوي.

يتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي يومياً من قبل إدارة المصرف،حيث تتطلب التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة المخاطر ٪ ٨، يقوم المصرف بمراقبة مدى كفاية رأسماله؛ وذلك باستخدام المنهجية والمعدلات المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي وبموجبها يتم قياس مدى كفاية رأس المال؛ وذلك بمقارنة بنود رأس المال المؤهل مع قائمة المركز المالي الموحدة والتعهدات والالتزامات المحتملة وذلك لإظهار مخاطرها النسبية؛ والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم "٠٣": معدل كفاية راس المال في مصرف الراجحي الاسلامي

	2010	2011
مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة المخاطر	127.166.653	146.884.726
مخاطر العمليات للموجودات المرجحة المخاطر	19.207.023	19.697.148
مخاطر السوق للموجودات المرجحة المخاطر	8.262.00	6.435.113
إجمالي الركيزة الاولى–للموجودات المرجحة المخاطر	154.636.076	173.016.987
رأس المال الاساسي	23.546.960	25.443.337
رأس المال المساند	8.360.412	9.214.326
إجمالي رأس المال الأساسي والمساند	31.907.372	34.657.663
نسبة معدل كفاية رأس المال		
الأساسي	15.23%	14.71%
الأساسي والمساند	20.63%	20.03%

مصرف الراجحي،التقرير السنوي ٢٠١١،السعودية،٢٠١٢،ص٧١.

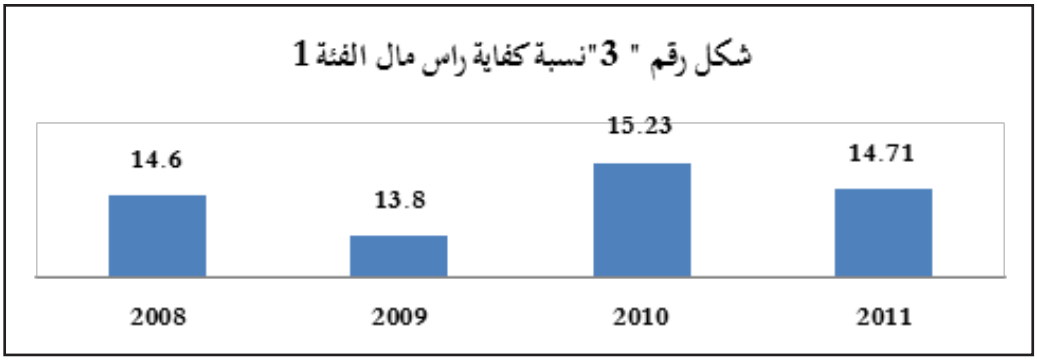

والملاحظ على كفاية رأس المال(الملاءة المصرفية) في مجموعة الراجحي المصرفية هي أكبر من المعدل العالمي كما هو مقرر عليه في لجنة بازل ١ و ٢ وهكذا استطاع مصرف الراجحي وبكل جدارة الاستجابة لمتطلبات بازل ١ و ٢.

ثانيا: واقع تطبيق بنك الراجحي بصفة خاصة والبنوك السعودية بصفة عامة مقررات بازل ٣:

إن تأثير الإصلاحات المقترحة على القطاع البنكي السعودي من المحتمل أن يكون محدودا نظراً لأن القطاع يتمتع بمستوى جيد من كفاية رأس المال، فأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسبة رسملة لا تقل عن٪ ٨ وفقاً لما هو مقرر في اتفاقية بازل٢ وفي حقيقة الأمر، فإن البنوك في المملكة ظلت تحتفظ بنسبة تعادل تقريباً ضعفي نسبة رأس المال المطلوبة من قبل مؤسسة النقد واتفاقية بازل ٢،لقد كانت نسبة كفاية رأس المال- معايير بازل- للنظام البنكي كله في المملكة٪ ١٦ في عام ٢٠٠٨ و٪١٥,٩ في عام ٢٠٠٩ مقابل متطلبات معايير بازل ٢ التي حددت نسبة ٨٪، ويشرح الجدول التالي بوضوح حقيقة أن البنوك الأكبر حجما في البلاد لديها نسبة كفاية رأس مال أعلى من نظيراتها من البنوك الأصغر حجما،على سبيل المثال، فان البنوك الأكبر كالبنك الأهلي التجاري ومصرف الراجحي وبنك الرياض لديها نسب رأس مال من الفئة١ تبلغ ١٧,٣٠ ٪، ١٦,٤٨٪، ١٦,٩٠٪ على التوالي وهي تعادل أكثر من ضعف النسبة المطلوبة، وتعتبر هذه إضافة أخرى للوضع القوي من حيث كفاية رأس المال للقطاع البنكي في المملكة العربية السعودية .

علاوة على ما تقدم، فان رأس المال المدفوع يتكون من أكثر من نصف رأس الفئة ١ بالنسبة للبنوك السعودية. وبما أن معظم البنوك لديها بالفعل نسبة رأس مال من الفئة١ تزيد عن١٦٪ كما في ٢٠١٠، فان ذلك يعني أن معظمها لديها بالفعل نسبة رأس مال من الفئة ١ مكونة من حقوق المساهمين تبلغ ٨٪ مقارنة بنسبة٧٪ (٤,٥ ٪ الحد الأدنى المطلوب كحقوق مساهمين و٢,٥٪ كرأس مال حماية) المطلوبة وفقا للإصلاح المقترح "بازل ٣". وبناء عليه، يمكن القول أن البنوك في المملكة في الوقت الراهن في وضع جيد من حيث كفاية رأس المال.

جدول رقم "٠٤":أوضاع البنوك السعودية من حيث كفاية رأس المال

اسم المصرف	الفترة	نسبة راس المال الفئة ١	الكلي
البنك الأهلي التجاري	جوان ٢٠١٠	٪١٧,٣	١٧,٩
مصرف الراجحي	جوان ٢٠١٠	٪١٦,٤٨	١٩,٦٩
البنك السعودي الهولندي	جوان ٢٠١٠	٪١٠,٩	٪١٥,٤
بنك ساب	جوان ٢٠١٠	٪١٢,٠١	٪١٣,٦٢
بنك البلاد	جوان ٢٠١٠	٪١٨	٪١٨,٦٧
بنك الجزيرة	جوان ٢٠١٠	٪١٤,١٨	٪١٤,٧٢
البنك السعودي الفرنسي	جوان ٢٠١٠	٪١٣,١٧	٪١٣,٧٤
بنك الرياض	جوان ٢٠١٠	٪١٦,٩٠	٪١٨,٤٠
البنك العربي الوطني	جوان ٢٠١٠	٪١٤,٤٣	٪١٧,٦٨
البنك السعودي للاستثمار	جوان ٢٠١٠	٪١٥,٨٤	٪١٥,٨٧
بنك سامبا	ديسمبر ٢٠٠٩	٪١٧,١٠	٪١٧,١٠

المصدر:الراجحي المالية، اتفاقية بازل نهج علمي، أبحاث اقتصادية، السعودية، أكتوبر٢٠١٠

إن حقيقة أن البنوك السعودية تتمتع بالفعل بوضع جيد من حيث كفاية رأس المال تعني أنه ليس من المتوقع أن تجد هذه البنوك صعوبة في تنفيذ قواعد بازل ٣. وبناء عليه فإنه يجب ألا تحدث أي تأثيرات سلبية مفاجئة في القطاع خلال تنفيذ عملية الانتقال إلى مرحلة اتفاقية بازل ٣، وإضافة إلى ذلك، فإنه يتوقع أن تدعم قوة القطاع البنكي الانتعاش الاقتصادي الذي تشهده المملكة العربية السعودية في الوقت الراهن حيث أصبحت البنوك تدريجيا أكثر رغبة في الإقراض. ومن شأن ذلك أن يوفر دعما جيدا للاقتصاد ولسوق الأسهم في المملكة.

الخاتمة

تتعرض البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك لمجموعة من المخاطر المصرفية، وتتزايد حدة هذه المخاطر على البنوك الإسلامية نظرا لالتزامها بقواعد الشريعة الإسلامية وغموض علاقتها مع البنوك المركزية في أغلب البلدان التي تنشط فيها، وقد سعت البنوك الإسلامية للالتزام باتفاقيات مقررات لجنة بازل، إلا أنها تواجه مشاكل عديدة في تطبيق نصوص هذه الاتفاقية نظرا لاختلاف طبيعة نشاطها عن البنوك التقليدية، واعتمادا على ما جاء في المحاور السابقة من تقييم لتأثير اتفاقية بازل ٣ على النظام المصرفي الإسلامي، قمنا بوضع وتسطير جملة من الاقتراحات والتوصيات التي رأيناها مناسبة؛ ومن أهم هذه التوصيات والاقتراحات نذكر:

- يجب على مجلس الخدمات المالية الإسلامية تعديل مقررات لجنة بازل ٣ وفقا لخصوصية وطبيعة عمل البنوك الإسلامية، من أجل السماح للبنوك الإسلامية اعتماد هذه المعايير الدولية الجديدة، بما يساعد على تطويرها وتعزيز تنافسيتها؛
- أن تتمسك البنوك الإسلامية فعليا بقواعد الشريعة الإسلامية للصمود في وجه البنوك التقليدية؛ لأن الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية يعتبر ميزة تنافسية هامة بالنسبة لها في مواجهة منافسة البنوك التقليدية؛
- محاولة العثور على بعض الحلول من أجل تحسين سيولة البنوك الاسلامية في الآجال القصيرة لتسهيل إدارة السيولة بها وللوفاء بمتطلبات السيولة وفق مقررات بازل ٣، وهذا من خلال خلق أسواق مالية إسلامية تقدم خدمات وأدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث تهدف هذه الأسواق إلى تعزيز تدفقات الاستثمار عبر الحدود، والروابط الدولية والاستقرار المالي،وتشجيع التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- تعزيز الكوادر البشرية وتأهيلها للإشراف على مختلف المخاطر، وتطوير قدراتهم في هذا المجال؛
- تطوير أدوات وأنظمة قياس المخاطر وفقا لطرق التقييم الداخلي،للاستفادة من مزايا هذه الطريقة من طرف البنوك الإسلامية.

الهوامش :

١. مصرف الراجحي نبذة عنا، http://www.alrajhibank.com.sa/ar/about-us/pages/default.aspx، تم الاطلاع عليه يوم ٢٠١٣/٠٧/١٠ على الساعة ١٣:٥٧.
٢. مصرف الراجحي نبذة عنا، http://www.alrajhibank.com.sa/ar/about-us/pages/default.aspx، تم الاطلاع عليه يوم ٢٠١٣/٠٧/١٠ على الساعة ١٣:٥٧.
٣. المرجع السابق.
٤. مصرف الر اجحي،المؤسسات المالية، http://www.alrajhibank.com.sa/ar/business/Documents/FI-inside.pdf، أطلع عليه يوم ٢٠١٣/٠٦/٢٦، على الساعة ١٣ ,٠٧،ص١٤.
٥. مصرف الراجحي،التقرير السنوي ٢٠١١ ،السعودية،٢٠١٢،ص٣٤.
٦. المرجع السابق،ص٨.
٧. مصرف الراجحي، التقرير السنوي ٢٠١١ ،مرجع سابق، ص٧٨.
٨. المرجع السابق،ص٧٩.
٩. الراجحي المالية، اتفاقية بازل نهج علمي، مرجع سابق،ص٣.